المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في بعض المنظمات التابعة لمنظمة UNDP العاملة ضمن حدود مديرية بلدية الموصل

م.م.وعد زكي صالح الحديثي
كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الموصل
Waead89@ yahoo.com

م.م. برزان علي حسين
كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الموصل
brzan.ali82@yahoo.com

المستخلص :

تهدف الدراسة إلى توضيح دور المسؤولية الاجتماعية بوصفها المعبر عن التزام منظمات الأعمال وعلى نحوٍ مستمر عن التصرف أخلاقياً عبر المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تحسين نوعية الظروف المعيشية للأفراد العاملين وعائلاتهم والمجتمع ككل، وهي بذلك ركناً أساسياً ومطلباً ضرورياً لاستدامة التنمية عبر إيجاد بيئة ملائمة توفرها المنظمات بأنواعها كافة للمجتمعات التي تعمل بها، انطلاقاً من مشكلة أساسية تمثلت بـ "ما دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة؟" اتخذ البحث من المؤسسات الخيرية ميدانياً له لما لهذا القطاع من أهمية في المجتمع بصورة عامة والمنظمات التي تتبناها بصورة خاصة من خلال تحقيق التنمية المستدامة، بلغ عدد أفراد عينة البحث (٩٥) شخصاً من العاملين في المنظمات التابعة لـ UNDP العاملة في مدينة الموصل، وتوصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومتغير التنمية المستدامة، فضلاً عن علاقة التأثير ومن أهم المقترحات التي توصل إليها البحث ضرورة قيام المنظمات المبحوثة بتعزيز أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتأخذ دورها على نحوٍ أفضل في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة.

Social Responsibility and its Role in Achieving the Sustainable Development

A Survey Study Conducted on a Sample of Workers in Some UNDP Organizations Operating Within the Boundaries of the Directorate of the Municipality of Mosul

Abstract :

The aim of this study is to clarify the role of the social responsibility as the commitment of business organizations. This social responsibility is continuously behaving morally and contributes in the economic development. In addition, it leads to enhance the living conditions of the employees and their families and the whole society as well. This responsibility plays an important and necessary role in maintaining the development by preparing the proper environment. This environment is provided by the all types of organization for the societies they work in. this study has based on the basic problem represented by "what is the social responsibility role in achieving sustainable development" the research has used the charity institutions as the field of work. The reasons behind choosing this field are due to the importance of this sector in both the

society they work in and the organization in this field. (95) Samples of the individuals working in the UNDP organizations in Mosul have been included in this research. The research has found a correlation between the dimensions of social responsibility and sustainable development variable as well as Relationship of Influence. One of the most important suggestions that the research has proposed is the necessity to enhance the dimensions of social responsibility by the mentioned organizations to take their role in achieving sustainable development

Keywords: social responsibility, sustainable development.

المقدمة :

نظراً للتغيرات المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية والتطورات التكنولوجية وزيادة المنافسة بين المنظمات، أصبح الحديث عن التنمية المستدامة والبيئة وتوقعات المجتمع واحتياجاته أمراً مهماً بهدف تلبية حقوق الإنسان واحترامها وهذه جميعها لم تكن موضوعاً ذو أهمية للمنظمات ولعقود طويلة، فالمنظمات كانت تمارس أنشطتها بحرية مطلقة دون الاكتراث بالآثار التي قد تسببها أنشطتها المختلفة المتنوعة على الوسط الذي تعمل به سواء كانت داخلية أم خارجية، بل كان هدفها الأسمى هو تحقيق الأرباح على حساب المجتمع، وفي الوقت الراهن باتت المنظمات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع واعتماد رؤية جديدة مستندة إلى مفهوم تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

فالمسؤولية الاجتماعية بمنظورها التسويقي تمثل تحدياً واضحا لإدارات التسويق في تعاملها مع البيئة المحيطة بها نظراً لما حصل من تغيرات اجتماعية وبيئية كبيرة، الأمر الذي فرض على المنظمات النظر إلى تحقيق الحياة النوعية للأفراد على نحوٍ يوازي إن لم يكن أكثر من سعيها لتقديم منتجات ناجحة إلى الأسواق، بناءً على ما تقدم تم تقسيم هذا البحث على أربعة محاور تضمن المحور الأول منهجية البحث، في حين كان المحور الثاني الجانب النظري ويتضمن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، أما المحور الثالث فتناول الجانب العملي، وأخيراً تناول المحور الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث

أصبح من الواضح الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية من لدن المنظمات وأصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة عنواناً للمؤتمرات والندوات ومجالاً للدراسات والأبحاث سواءً من لدن الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية، كما ازداد الاهتمام بها من لدن الحكومات ومنظمات القطاع الخاص، إذ تعدّ المسؤولية الاجتماعية معياراً من معايير تحقيق التنمية المستدامة، لذلك تسعى المنظمات جاهدة الى دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في استراتيجياتها بهدف ضمان استمرارها وتحسين أدائها الاقتصادي، فضلاً عن اعتماد المنظمات على القيم الاقتصادية في تقييم أدائها، فهناك تقنيات حديثة تساعد على تكوين دينامية عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية من أبرزها المسؤولية الاجتماعية متجسدة بأبعادها (الاقتصادي، البيئي، قانوني، أخلاقي، إنساني) التي يكون تطبيقها مؤشراً على نحو مباشر أو غير مباشر على تحقيق التنمية المستدامة، عليه سنحاول في بحثنا معرفة العلاقة بين كل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عبر الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: **"ما دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة؟"** ومن هذا التساؤل تتفرع التساؤلات الفرعية الآتية:

١. هل تتوافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادي، البيئي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني) في المنظمات المبحوثة؟
٢. هل هناك علاقة ارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة؟
٣. ما مدى تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة بالنسبة للمنظمات؟
٤. ما الأهمية النسبية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة؟

ثانياً. أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال التعرف على مدى التزام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية ومدى مساهمته هذا التبني في تحقيق التنمية المستدامة لها، لذلك من الممكن أن تساعد نتائج هذا البحث المنظمات التي تسعى إلى تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية لتتمكن من تطوير وتحسين صورتها في المجتمع الذي تعمل فيه وتكسب ود واحترام وتقدير المنظمات الأخرى، لهذا يمكن عدّ هذه الدراسة خطوة مبدئية للحث على القيام بالمزيد من الدراسات التي من شأنها أن تبين أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية من قِبل المنظمات التي تقودها إلى الديمومة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً. أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وعلى النحو الآتي:
١. التعرف على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية من قِبل المنظمات المبحوثة.
٢. تحديد أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمنظمات.
٣. صياغة بعض المقترحات التي تساعد أصحاب القرار في المنظمات لتطوير عملها.

رابعاً. فرضيات البحث والنموذج

تماشياً مع مشكلة البحث وأهدافه، فقد تم اعتماد الفرضيات الرئيسة الآتية:
١. لا تتوافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المنظمات المبحوثة.
٢. لا يتوافر متغير التنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة.
٣. لا تؤثر المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة.
٤. لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
٥. لا تتباين الأهمية النسبية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة.

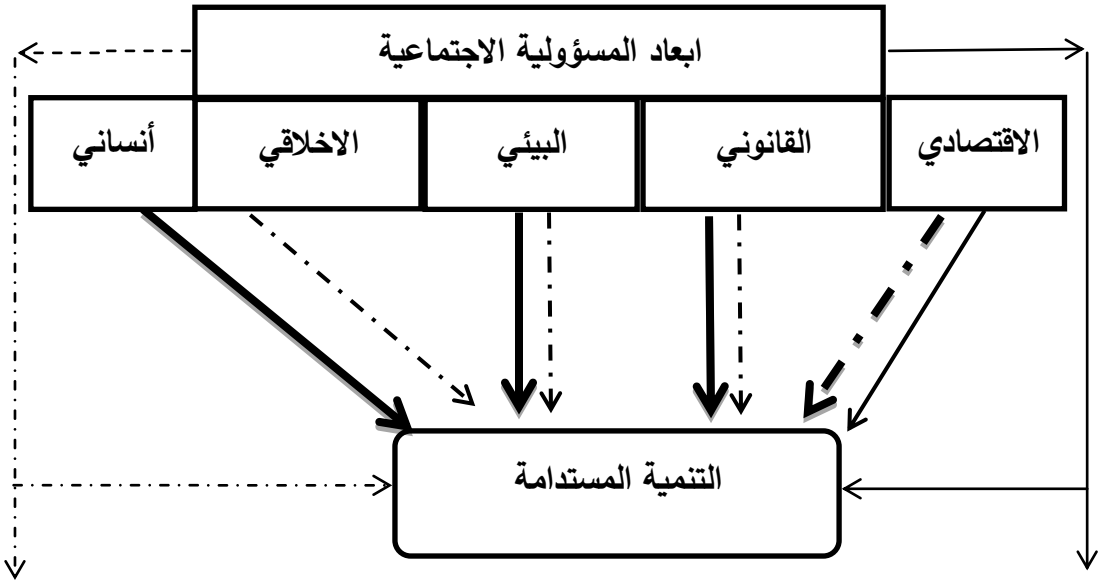

خامساً. أسلوب جمع البيانات وتحليلها

اعتمد الباحثان لتنفيذ الجانب النظري على ما تيسر لهما من مراجع علمية عربية وأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، أما فيما يخص الجانب الميداني فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان بوصفها الأداة الرئيسة في جمع البيانات الملحق (١)، تمّ توزيع (١١٠) استمارة على مجموعة من العاملين في المنظمة المبحوثة، استلم منها (١٠٤) استمارة منها (٩) استمارة غير صالحة و (٩٥) استمارة صالحة، وبذلك فإن نسبة الاستجابة بلغت (٨٦,٣٦%)، واستخدمت مجموعة من الوسائل الإحصائية للتوصل إلى مؤشرات دقيقة تخدم أهداف البحث واختبار فرضياته، وهي على النحو الآتي:

١. وصف الأفراد المبحوثين والتكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكونها أدوات وصف متغيرات البحث.
٢. كاي سكوير لحساب التوافر (مربع كاي).
٣. معامل الارتباط لقياس قوة العلاقة.
٤. الانحدار المتعدد لقياس الأثر.
٥. الانحدار المتدرج لقياس الأهمية النسبية.

المحور الثاني: الإطار النظري

أولاً. مفهوم المسؤولية الاجتماعية

لم يعد اليوم الربح الهدف الرئيسي لمنظمات الأعمال ولا شغلها الشاغل فقد تغيرت نظرة المنظمات لنجاحها وأعادت ترتيب أولوياتها لأن ما كان مقبولاً بالأمس البعيد أصبح من الممنوعات اليوم، فالكل متفق على أنه من حق المنظمات أن ترفع من أرباحها ، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تنتبه جيداً على أثر أفعالها على المجتمع الذي تنشط فيه، وأن تضع رفاهية ومصلحة المجتمع ضمن أهدافها الاساسية، وهذا ما اصبح يعرف "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال (رفيقة، ٢٠١٢، ٢)، في حين عرفها (الحمدي) على أنها التزام أخلاقي بين المنظمة والمجتمع تسعى من خلاله المنظمة إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع بما من شأنه تعزيز مكانتها في أذهان الزبائن والمجتمع على نحوٍ عام والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي(الحمدي،٢٠٠٣، ٤٠)، وأخيراً عرفها (Camacho, 2012,15) أن المسؤولية الاجتماعية هي أسلوب أو نمط أداري في قيادة المنظمات نحو تحسين الأنشطة جميعها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ثانياً. أهمية المسؤولية الاجتماعية

تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال أهميتها بالنسبة للمنظمة، المجتمع والدولة، **فبالنسبة للمنظمة** تتأتى أهمية المسؤولية الاجتماعية من الآثار الإيجابية الناتجة عن تمسك المنظمات بها بوصفها فلسفة وأسلوب عمل تجعلها تضع في المقدمة مصلحة المجتمع وزبائنها كهدف مسبق، والعمل على تحقيق رضا الزبائن والتفاعل مع حاجاتهم ورغباتهم بكل اهتمام واحترام، وان تكون ذات مصداقية في كل ما تقدمه من بيانات ومعلومات بجهد واجتهاد لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع(عون، ٢٠٠٧،١٨)، في حين ترى الطاهر أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة عبر تحسين صورة المنظمة في المجتمع وخاصة الزبائن والإفراد العاملين ولاسيما إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية هي مبادرة طوعية للمنظمة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير المباشرة، وكذلك تحسين مناخ العمل داخل المنظمة، وبعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف، فضلاً عن ذلك تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة وحاجات المجتمع، وفي الوقت نفسه فإن تبني المسؤولية الاجتماعية يعود بالربح والأداء

المتميز للمنظمة (الطاهر، ٢٠٠٧، ٨٢)،هذا من جهة،ومن جهة أخرى أن أهمية المسؤولية الاجتماعية تتمثل فيما تنتجه وتوفره المنظمة لكل ما يحتاجه المجتمع من منتجات(سلع وخدمات)ذات جودة مناسبة وسعر مناسب،وإن الإخلال بمستوى الجودة،ومحاولة استغلال الزبون ورفع الأسعار دون حاجة حقيقية إلى ذلك يعد إخلالاً بمبادئ المسؤولية الاجتماعية،وكذلك أن استغلال الزبون،زيادة السعر،خداع الزبون وغيرها من الأمور التي تخالف مبادئ المسؤولية الاجتماعية (إسماعيل واوسو، ٢٠٠٩، ١٤٦)،**وبالنسبة للمجتمع والدولة** فإن الأهمية تكمن في الربح المتحقق،إذ أشار رحماني و Singhapakdi إلى أن أهمية المسؤولية الاجتماعية على صعيد المجتمع تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوافر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، وأخيرا الارتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد ومن شأن هذا أن يُسهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية، أما على مستوى الدولة فتتجلى أهميتها في تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية،وكذلك تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية،أضافه الى المساهمة بالتطور التقني والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها(رحماني،٢٠١٤، ٨)و (Singhapakdi *et al.*, 2001, 13).

ثالثا. مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تمثل مبادئ المسؤولية الاجتماعية إلى وصف لمبادئ الشركة ومدى التزامها كمنظمات أعمال وتحديد القيم التي تحدد نوع العلاقة بين الإدارة والمجتمع وهنا تحدد المنظمة نوع عملياتها ومخرجاتها في إطار مبادئها الخاصة وتحدد بدقة ما الذي ستقوم به لخدمة المجتمع (الحمدي،٢٠٠٣، ٣٤)، وفي هذا السياق حدد العديد من الباحثين والكتاب سبع مبادئ للمسؤولية الاجتماعية، وهي كالاتي:

١. **مبدأ سيادة القانون:** يقصد به أن تحترم المنظمة سيادة القانون على نحوٍ إلزامي، ويقصد بسيادة القانون هيمنته، إذ أنه لا يحق لأي فرد أو منظمة أن تكون فوق القانون الذي تخضع له الحكومة، إذ أنه من المتعارف علية أن سيادة القانون هي تلك القوانين والقواعد المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة(الأمانة المركزية ISO ،٢٠١٠، ١٢) في حين يرى (الطه، ٢٠٠٢، ٣٥) بأن القانون هو القيم الرسمية المقبولة بالحد الأدنى من قبل المجتمع من الناحية الاجتماعية والأخلاقية،وفي سياق المسؤولية الاجتماعية أكدت(الأمانة المركزيةISO ، ٢٠١٠، ١٢-١٣) أن احترام سيادة القانون يعني أن تنصاع الشركة للقوانين كافة والقواعد المطبقة لكي تلزم أفرادها العاملين بالتزامهم لمراقبة وتنفيذ الإجراءات.

٢. **مبدأ احترام الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الثنائية:** وفق لهذا المبدأ على المنظمة احترام كافة الاتفاقيات وكل ما يتعلق بها وله صلة بأنشطتها وممارساتها، وأن تتجنب كافة الأنشطة التي تتعارض مع تلك الاتفاقيات(التك،٢٠١٠، ٥٠)، بينما يؤكد عباس إلى أن بعض الاتفاقات الدولية تحث على خلق ظروف عادلة للمنافسة والتشجيع على تخفيض التعريفات وإزله كافة العوائق التي تقف أمام الدول المنضمة لهذه الاتفاقات، وهي بذلك تعد حالة التزام من قبل هذه الدول تجاه المنظمات (عباس، ٢٠٠٨، ٨١).

٣. **مبدأ احترام أصحاب المصالح واهتماماتهم:**يقصد به إدراك المنظمة لمدى أهمية أصحاب المصالح والاهتمام بمتطلباتهم التي تتأثر بأنشطة المنظمة المعنية وهوما يتطلب تشخيص دقيق لأصحاب المصالح وإقامة وسائل ملائمة للتشارك معهم واستشارتهم وإفساح المجال للتعبير عن آرائهم، فحقوق هؤلاء محمية بموجب القانون والعقود(عبدالله، ٢٠٠٦، ٣١) و(Harrington,

11-12 ,1995اما(حبتور، ٢٠٠٧،٧٣) يؤكد إلى مدى أهمية الأفراد والجماعات والمنظمات التي تؤثر وتتأثر بالأفعال والقرارات التي تتخذها المنظمة وأنه عليها أن تأخذ بنظر الاعتبار مصالحهم وإعطائهم الدور المناسب في البيئة الاجتماعية للمنظمة.

٤. **مبدأ المساءلة**: ووفق هذا المبدأ يجب على المنظمات أن تخضع لمساءلة السلطات القانونية ومن لديهم مصالح وتأثيرات عليها (أصحاب المصالح الرئيسين) وذلك بأن تكون مسؤولة أمامهم عن كل السياسات والقرارات والإجراءات التي تتخذها قدر تأثير تلك السياسات على التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ومن المفيد الإشارة إلى أن المساءلة تتضمن قبول المنظمات لإجراءات التحقق وكذلك التزامها بإظهار ردود الأفعال المناسبة تجاه ذلك حتى لو اقتضى الأمر تعديل المسارات التي تتخذها في عملياتها (عبد الله، ٢٠٠٦،٣١).

٥. **مبدأ الشفافية:** تتمثل الشفافية في وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل المنظمات وإتباع التعليمات واعتماد ممارسات إدارية واضحة وسهلة للوصول إلى اتخاذ القرارات على درجة عالية من الموضوعية والدقة(اللوزي، ٢٠٠٠،١٤)، أما(عباس، ٢٠١١،٢٤٠) ترى بأن هذا المبدأ يحتم على المنظمة بأن تتحلى بالشفافية في قراراتها وممارساتها التي تؤثر على البيئة والمجتمع، إذ ينبغي على المنظمة أن تفصح وبشكل دقيق وتام عن كافة سياستها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة ومفهومة ويمكن الوصول إليها مباشرة من قبل الأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم على نحوٍ جوهري على المنظمة.

٦. **مبدأ احترام حقوق الإنسان:** يقصد به أن تكون السياسات والممارسات التي تنفذها المنظمة قائمة على احترام حقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق الدولية، إضافة الى الاعتراف وإعطاء الحقوق والامتيازات لإفرادها العاملين كحق الأمان، حق سماع الرأي، حق الحصول على المعلومات، حق الاختيار، حق الحماية والسلامة المهنية، حق الحرية، حق الاحترام والتقدير، حق العدالة والنزاهة، وغيرها من الحقوق بهدف حمايتهم والدفاع عنهم وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم (المليجي، ٢٠١٠،٢٦) و(الطه، ٢٠٠٢،٣٧).

٧. **مبدأ احترام التنوع:** أن العديد من المنظمات تعمل في بيئات متباينة اجتماعيا وثقافيا وبيئيا وقانونيا واقتصاديا، كذلك هنالك تباين بين المنظمات نفسها سواء في الثقافات أو الخصائص وهذا التنوع يجب أن يحترم من قبل المنظمات، وأن تتم الإفادة على نحوٍ إيجابي منه، كما ينبغي على المنظمات أن تتبنى منهجاً إيجابياً لتوظيف ذلك التنوع من أجل تحقيق النجاح في عملية التغيير المطلوبة وعليها أن تؤمن بأن تنوع العاملين في جنسياتهم وثقافاتهم يضيف مزايا تنافسية لها وخزيناً لا ينضب من المهارات والخبرات (التك، ٢٠١٠،٥١).

رابعاً. فوائد المسؤولية الاجتماعية

أشار (نجم، ٢٠٠٦، ١٩٦) و (Singhapakdi *et al*., 2001, 133) (عمر وبوزيد، ٢٠١١، ٤١١) إلى فوائد المسؤولية الاجتماعية، وعلى النحو الآتي:

- تحسين الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل.
- تحسين الأداء البيئي وتقليل انبعاث الغازات التي تسبب تغير المناخ أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية، فضلا عن التخلص من النفايات من خلال اعادة تدويرها
- قدرة المنظمة على توظيف وتحفيز افرادها العاملين وخفض نسبة غيابهم، وزيادة الاحتفاظ بهم، وتخفيض تكاليف التوظيف والتدريب، وبالتالي تحقيق وفورات اقتصادية.
- تحسين صورة والسمعة التجارية للمنظمات مما يؤدي الى ولاء الزبائن لها.

- جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتطلعات المجتمع، وتحسين ممارسات إدارة المخاطر، وتعزيز سمعة المنظمة وزيادة ثقة أفراد المجتمع بها.
- وأخيراً زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عال بالانتماء لدى الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب.

خامساً. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يتفق العديد من الباحثين على ابعاد المسؤولية الاجتماعية تتمثل بأربعة أبعاد وهي كما يلي: (الياس، وزهراء، ٢٠١٢ ،٣) و(البكري، ٢٠٠٦ ،٣٣٥) و(النسور، ٢٠١٠، ١٦) Carroll & (Buchholtz, 2006, 38)

١. **المسؤولية الاقتصادية:** تتمثل المسؤولية الاجتماعية ضمن هذا البعد قيام منظمات الأعمال، بإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بكلف معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤولية تحقق المنظمة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلفة مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم.

٢. **المسؤولية القانونية:** وهذه المسؤولية عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها منظمات الإعمال وأن تحترمها، وعليها الالتزام بتنفيذ الاعمال ضمن القوانين وعدم القيام بالإعمال المخلة بالقانون وفي حالة عكس ذلك، فإنها تقع في إشكالية قانونية، وفي أطار هذه المسؤولية لابد من إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تميز بسبب الجنس أو القومية أو غيرها.

٣. **المسؤولية الأخلاقية:** يتمثل هذا البعد في استيعاب منظمات الأعمال الجوانب القيمة والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وعليها أن تلتزم بالإعمال الصحيحة وان تمتنع عن إيذاء الآخرين، وبالتالي يؤدي ذلك الى تحسين سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها، فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ماهر صحيح وعادل ونزيه.

٤. **المسؤولية الانسانية:** وهذه مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة تبادر فيها على نحوٍ إنساني وتطوعي من خلال تنفيذها برامج تدريب لا ترتبط بالعمل مباشرة لعموم المجتمع أو لفئات خاصة به ككبار السن أو الشباب وغيرها، أي أن تكون المنظمة ذات منفعة للمجتمع |، وتسهم في بناءه وتطويره لتحقيق حياة أفضل لكل إفراد المجتمع ولا تتوخى إدارة منظمات الأعمال من هذه البرامج ارتباطها المباشر بزيادة الإرباح أو الحصة السوقية وغيرها.

ويمكن لهذه الأبعاد أن تكيّف بقياسات مختلفة على وفق اعتبارات طبيعة عمل المنظمة ونشاطاتها، وتأثير فئات أصحاب المصالح عليها. فقد حددها (Carroll & Buchholtz, 2006, 38) بأربعة أبعاد جوهرية رئيسة، هي: البُعد الاقتصادي والبُعد الأخلاقي والبُعد القانوني والبُعد الخيري، وقد مثّل هذه الأبعاد بهرم متسلسل يوضح طبيعة الترابط بين تلك الأبعاد من جانب، ويؤشر الحالة الواقعية لاستناد كل بُعد على البُعد الآخر، كما في الشكل الآتي:

الشكل (٢)هرم Carrollلأبعاد المسؤولية الاجتماعية

Source: Carroll, Arhie & Buchholtz, Ann K, (2006), **Business and Society: Ethics and Stakeholder Management**, 6th ed. Thomson Publishing, USA, P. 39.

في حين يشير الغالبي والعامري الى البعد الخامس وهو البعد البيئي

٥. **المسؤولية البيئية:** لا بد للمنظمة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، وعلى المنظمة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة والغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطها، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها ، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة الجوانب البيئة ذات الأثر التميّز، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي. والجدول الآتي يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفق وجهة نظر (الغالبي والعامري، ٢٠٠٥، ٨٢).

الجدول (١)أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية

البعد	العناصر الرئيسة	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	▪ منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين ▪ احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	▪ استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها ▪ استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة
القانوني	قوانين حماية المستهلك	▪ عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها ▪ حماية الأطفال صحياً وثقافياً، وكذلك حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة
	حماية البيئة	▪ منع تلوث المياه والهواء والتربة، وكذلك منع الاستخدام التعسفي للموارد ▪ التخلص من المنتجات بعد استهلاكها
	السلامة والعدالة	▪ منع التميز على أساس العرق أو الجنس أوالدين ▪ ظروف العمل جيدة ومنع عمل الأحداث وصغار السن ▪ إصابات العمل وتوفير فرص عمل للمعوقين ▪ التقاعد والضمان الاجتماعي وخطط الضمان الاجتماعي ▪ عمل المرأة وظروفها الخاصة، والمهاجرون والتشغيل غير قانوني لهم
الأخلاقي	المعاير الأخلاقية	▪ مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك ▪ مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، وكذلك مراعاة حقوق الإنسان
	الأعراف والقيم الاجتماعية	▪ احترام العادات والتقاليد ▪ مكافحة المحذرات

المصدر: الغالبي طاهر محسن منصور والعامري صالح مهدي محسن، ٢٠٠٥، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص ٨٢.

المحور الثالث: التنمية المستدامة ويتضمن:

المفهوم، الأهداف، الأبعاد، ومؤشرات قياس التنمية، والعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

أولاً. مفهوم التنمية المستدامة

تُعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فعملية التنمية تهدف إلى محو الأمية وتعميم التعليم والتدريب المهني وتوفير إمكانات التثقيف الجماهيرية لجميع أفراد المجتمع وضمان حق الأفراد في العمل والمشاركة في البناء، وضمان القضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في جميع المناطق الريفية والحضرية، والنهوض بمستوى الصحة، والقضاء على الفقر والجوع ورفع مستويات المعيشة والتغذية وتوفير الأمن والقضاء على مسببات الجريمة وانحراف الأحداث، وتشجيع التوسع السريع في ميدان التصنيع ومحاربة قوى التخلف والدجل والتصدي للفتن وتعبئة أفراد المجتمع لخوض معركة التنمية (النور، ٢٠١٢، ٥٧)، فقد ظهرت مفاهيم متنوعة ومتعددة للتنمية المستدامة وهذا يعود إلى، الاختلاف في آراء واختصاصات الباحثين الذين تناولوا التنمية المستدامة فالتنمية المستدامة في الدول الصناعية تتمثل في إجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد ، وكذلك العمل على استخدام تقنيات أنظف للترشيد في استهلاك الكثيف للطاقة والموارد في حين تعني التنمية المستدامة في الدول النامية استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر (محمد وآخرون، ٢٠١٥، ٣٤٨)،في حين عرفت لجنة (برونتلاند) التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها، واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام١٩٩٢ على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢ على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (أبو زنط وغنيم، ٢٠٠٩، ٢٣). في حين أشار Edward Barbier أن التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدرٍ من الأضرار والإساءة البيئية (عبدالخالق، ١٩٩٨، ٢٤٢).

ثانياً. أهداف التنمية المستدامة:

يمكن إجمال أهمية التنمية المستدامة من خلال النقاط التالية (غنيم وأبو زنط، ٢٠١٠، ٧)

- تحسين نوعية حياة السكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح فيها.
- ترسيخ وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية شعورهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها عبر مشاركتهم في أعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد بوصفها موارد محدودة لذا تكون التنمية دون استنزاف أو تدمير لهذه الموارد والعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
- توظيف التقانة الحديثة لخدمة أهداف المجتمع عبر توعيته بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

- الإسهام في تحقيق نمو اقتصادي تقني بحيث يحافظ على الرأسمالية الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير البنى التحتية للمنظمات وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

ثالثاً. أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياس بعض هذه الأبعاد

١. البعد الاقتصادي: ويتمثل بحماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر وبها يمكن لمجتمع ما أن يكتسب التنمية مع ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر، فالتنمية المستدامة وفق المنظور الكلاسيكي تعني استمرارية تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة ويتم قياس هذا الرفاه بمعدلات الدخل والاستهلاك اللذان يتضمنان الرفاه الإنساني كالطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، أما المنظور الاقتصادي الحديث فيقصد بالاستدامة توفير الغذاء والطاقة والمواد الخام والمستلزمات الإنسانية بكميات مطلوبة وبكلفة معقولة مع توفير احتياطي إستراتيجي والعمل على زيادة هذه الموارد واستغلالها على نحوٍ الأمثل عبر استخدام الموارد بأقصى كفاءة ممكنة وتقليل الفاقد منها إلى أدنى حد، وتقليل استخدام الموارد غير المتجددة ، وتحقيق أقصى استخدام ممكن للموارد المتجددة (عبد الرحمن، ٢٠١١، ٣٧)، في حين يؤكد (الهيتي) أن التنمية المستدامة تتحقق بوساطة زيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر عبر استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة لتلبية الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي ايلاؤهم الأولوية الأولى (الهيتي، ٢٠٠٦، ١٠٢).

- **مؤشرات البعد الاقتصادي: تتمثل بالآتي:** (النور، ٢٠١٢، ٦٢)

١- البنية الاقتصادية: وأهم مؤشرات البنية الاقتصادية لأية دولة، هي:

- **الأداء الاقتصادي**: يقاس من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
- **الحالة المالية**: وتقاس عبر قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، ونسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.
- **استخدام الطاقة**: وتقاس عبر الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، ونسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

٢. البعد البيئي: يتمثل في المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الإسراف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى (وردم، ٢٠٠٣، ١٨٨).

ويؤكد (محمد وآخرون، ٢٠١٥، ٣٤٩) التنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية في العالم، وحماية الأصناف الحيوية والنباتية من خطر الانقراض والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ وتدمير طبقة الأوزون، بينما أشار (القهوجي وبن حسان، ٢٠١٦، ١١) و (محمد وآخرون، ٢٠١٥، ٣٤٩) حماية الموارد الطبيعية باستحداث وتبني الممارسات والتقنية الزراعية المحسنة التي تزيد الغلة وتتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، وتجنب تلوث الأغذية، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

- **مؤشرات البعد البيئي،** تتمثل بالآتي: (النور، ٢٠١٢، ٦٢):

١. الغلاف الجوي: ويقاس من خلال ثلاثة مؤشرات:

- قياس التغير المناخي: ويتم قياسه عبر تحديد انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون.
- ترقيق طبقة الأوزون: ويتم قياسها عبر استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

٢. **الأراضي:** وتتعلق باستخدامها المؤشرات الآتية:
- الزراعة والغابات: ويتم قياسها بمساحات الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدم المبيدات والمخصبات الزراعية، أما الغابات يتم قياسها بالمساحة الغابات مقارنة بالمساحات الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

٣. **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** وتقاس بالمؤشرات الآتية:
- المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية، وكذلك مصائد الأسماك يقاس بالوزن السنوي للأنواع التجارية الرئيسة للأسماك.

٤. **التنوع الحيوي:** ويقاس بمؤشرين رئيسين، هما:
- الأنظمة البيئية: حساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.
- الأنواع البيئية: حساب نسبة الكائنات الحية المهدد بالانقراض.

٣. **البعد الاجتماعي:** يقصد به قدرة المنظمات على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش كالحصول على الحاجات الأساسية من مأكل ومسكن وتربية وتعليم، وكذلك الحصول على الخدمات والسلع والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم، ولتحقيق هذه الاستدامة فالأمر يتطلب وجود تآلف داخل المجتمع ونسيج اجتماعي منسجم بعيدا عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والتي تشجع على تفاقم اللا مساواة (عبد الرحمن، ٢٠١١، ٣٨)، بينما يشير الهيتي ان الاستدامة ضمن هذا البعد تعني النهوض برفاه المجتمع، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، فضلا إلى تنمية الثقافات المجتمعية المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار (الهيتي، ٢٠٠٦، ١٠٤)هذا من جهة ومن جهة اخرى فالنمو السكان يحدث ضغوط حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات من جهة، فضلا عن ذلك فإن التوسع في التحضر له عواقب بيئية كبيرة، إذ تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تشكل خطورة على السكان وعلى النظم البيئية، فالتنمية المستدامة تعني إبطاء حركة الهجرة إلى المدن والاهتمام بالتنمية الريفية من خلال تطوير المناهج التعليمية ورفع مستوى الدخل عبر تعزيز الأنشطة السياحية البيئية والثقافية، فضلاً عن التأكيد على الاستخدام الكامل للموارد البشرية، وتمكين المرأة من ممارسة دورها في المجتمع، والاهتمام بالجانب الصحي والتعليمي عبر الاهتمام بصحة السكان ولاسيما المرأة والطفل ، وحرية الاختيار والديمقراطية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٠، ٩٠) و(قهواجي وبن حسان، ٢٠١٦، ١١). فالتنمية المستدامة ضمن هذا البُعد هي الوضع الذي يكون فيها المجتمع قادر على النمو والتطور من خلال المساواة في الدخل والثروة ومواجهة البطالة وارتفاع معدلات الجريمة وبالتالي، فإن فقدان الأمان يؤدي إلى الدمار البيئي، والفقر هو أكبر مهددات الأمن الاجتماعي والاقتصادي وعلى هذا الاساس يمكن مواجهة الفقر من خلال منه أمرين، هما:
- زيادة الإنتاجية للموارد والاهتمام بالمنظمات الاجتماعية والسياسية والبنية التحتية للدولة.
- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء ومن أهمها الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة والتغذية والتعليم (عبد الرحمن، ٢٠١١، ٣٨-٣٩).

وتتمثل مؤشرات البعد الاجتماعي، بالآتي (النور، ٢٠١٢، ٦١):

١. **المساواة الاجتماعية:** وتقاس من خلال مؤشرين، هما:
- الفقر: ويقاس من خلال نسبة السكان الذين يعيشون تحت حط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- المساواة الاجتماعية: تقاس من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة بأجر الرجل.

٢. **الصحة العامة:** وتقاس مؤشرين رئيسة هما:
- الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.
- الوفيات: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة

٣. **التعليم:** ويقاس عبر مؤشرين رئيسين، هما:
- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

٤. **السكان والسكن**: ويقاس بالنسبة المئوية للنمو السكاني الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني، أما السكن يقاس بنسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

٥. الأمن الاجتماعي: ويقاس عادةً بعدد الجرائم المرتكبة لكل ١٠٠ شخص من سكان الدولة.

٤. **البعد التقني:** ويسمى بالبُعد الإداري التقني يهتم هذا البعد بالتحول إلى تقانه أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد، والهدف من هذه النظم التقنية هو تخفيض الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدويرها، وإيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات كالطاقة الشمسية، هذا ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من التحول من تقانه تكثيف المواد إلى تكثيف تقانه المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي (غنيم وأبو زنط، ٢٠٠٦، ٤٥) و (قاسم، ٢٠٠٧، ٣٦).

رابعاً. العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

لقد تعالت الصيحات والآراء المنادية بوقف التنمية أو تغيير اتجاهها تفاديا للأضرار البيئية وتحقيقا للعدالة الاجتماعية بسبب غياب الرابط، ووجود فجوة عميقة بين السياسات التنموية والسياسات البيئية والاجتماعية المتبعة من قبل الدول ، وعلى الرغم من ذلك كيف يمكن إيقاف التنمية من أجل سلامة البيئية والعدالة الاجتماعية، كما أنه لا يمكن الاستمرار بالتنمية دون مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة وممارسات منظمات الإعمال، وبالتالي أصبح من الضروري العمل على التوفيق بين التنمية والمسؤولية الاجتماعية، واصبح هاجساً يلاحق منظمات الأعمال والدول على حدٍ سواء في تحقيق تنمية بأقل قدر من التلوث والإضرار البيئية وبالحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية في الوقت نفسه من جهة، ومن جهة أخرى تعد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان مترابطان إذ نلاحظ أن الموضوعات والعناصر نفسها تقريباً التي شملتها المسؤولية الاجتماعية نجدها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، فالمفهومان متكاملان وكلاهما يخدم الآخر(عبد الرحمن، ٢٠١١، ٤٧) و (ي، وبن حسان، ٢٠١٦، ١٢)،أما اليوم فقد تغيرت توجهات منظمات الأعمال، ففضلاً عن تعظيم الربح عليها السعي إلى إدماج التنمية المستدامة في اهدافها وأن تأخذ بنظر الاعتبار الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على المجتمع الذي تنشط فيه، وبالتالي عليها الالتزام بالشروط التي تفرضها القوانين والتشريعات الحكومية والدولية كحماية البيئة والمحافظة عليها عبر إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات من غبار وغازات وتوفير الصحة والسلامة للأفراد العاملين لديها، وأن تأخذ مزيد من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية الحياة للمجتمع ككل (قهواجي وبن حسان، ٢٠١٦، ١٢). وبشكل عملي، فإن على منظمات الإعمال التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتُسهم في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب منها ما يأتي (قاسم، ٢٠٠٧، ٣٧):
- المحافظة على البيئة وتحقيق نظم الأمان في انتاج المنتجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي مع أصحاب المصالح واستشارتهم وتحسين ظروف العمل.
- محاربة الفساد والرشوة وتبيض الأموال.

- الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلية والمساهمة في التنمية المحلية.
- الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المحور الثالث: الإطار الميداني

أولاً. وصف الأفراد المبحوثين

يوضح الجدول (٢) وصف الأفراد المبحوثين، إذ بلغ معدل الذكور (٨٤,٢٢%)، في حين بلغ معدل الإناث (١٥,٧٨%) من عينة البحث، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة المجتمع العراقي الذي يعطي للرجل مكانة أوسع من المرأة، أما فيما يتعلق بأعمار المبحوثين فإن الفئة العمرية (٥٦- فأكثر) قد بلغت (٦,٣١%) وهي تمثل أقل معدل مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. في حين مثلت الفئة العمرية من (٢٦-٣٥) معدل (٣٦,٦٨%) وهي تمثل أكبر معدل. أما الفئة العمرية (٣٦-٤٥) فبلغ معدلها (٣٤,٧٣%)، مما يعني أن المنظمات المبحوثة تعتمد على الفئات العمرية الشابة والمتوسطة في الإدارة، أما الفئة العمرية من (٤٦-٥٥) فبلغ معدلها (٢٢,١٠%)، وتظهر إجابات المبحوثين أن معدل حملة شهادة الدكتوراه بلغ (٠,٠%)، في حين بلغ معدل حاملي شهادة الماجستير (٢,١٠%) وحاملة شهادة الدبلوم العالي (٩,٤٧%) على التوالي، اما معدل حاملي شهادة البكالوريوس فقد بلغ (٥٣,٦٨%) وهو يمثل أعلى معدل ضمن الفئات الست المحددة، مما يشير إلى امتلاك الأفراد المبحوثين لخبرات وكفاءات علمية جيدة، في حين بلغ معدل حاملي شهادة الدبلوم الفني والإعدادية (٢١,٠٥%) و(١٣,٦٨%)على التوالي، أما فيما يتعلق بمدة الخدمة فإن معدل الأفراد الذين لديهم خدمة (١-٥) بلغ (٤٢,١%) وهو يمثل أعلى معدل، أما الذين لديهم خدمة من (٦-١٠) فبلغ(٤٠,٠%)، فيما بلغ معدل الأفراد الذين لديهم خدمة من (١١-١٥) (١٢,٦٣%)، في حين كان معدل الذين لديهم خدمة من (١٦فأكثر) (٥,٢٦%)، من مجموع الأفراد المبحوثين.

الجدول (٢)وصف الأفراد المبحوثين

الجنس											
ذكر				أنثى							
ت		%		ت		%					
٨٠		٨٤,٢٢		١٥		١٥,٧٨					
العمر											
٢٦-٣٥		٣٦-٤٥		٤٦-٥٥		٥٦- فأكثر					
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
٣٥	٣٦,٦٨	٣٣	٣٤,٧٣	٢١	٢٢,١٠	٦	٦,٣١				
المؤهل العلمي											
إعدادية		دبلوم فني		بكالوريوس		دبلوم عالي		ماجستير		دكتوراه	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
١٣	١٣,٦٨	٢٠	٢١,٠٥	٥١	٥٣,٦٨	٩	٩,٤٧	٢	٢,١٠	-	-
عدد سنوات الخدمة											
١-٥		٦-١٠		١١-١٥		١٦- فأكثر					
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
٤٠	٤٢,١	٣٨	٤٠	١٢	١٢,٦٣	٥	٥.٢٦				

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

ثانياً. وصف أبعاد المسؤولية الاجتماعية

الجدول (٣) يعرض التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد المسؤولية الاجتماعية، عبر إجابات الأفراد المستجيبين وفقاً لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، المتمثلة بـ (الاقتصادي، القانوني، البيئي، الأخلاقي، الإنساني).

١. **البعد الاقتصادي:** يشير الجدول (٣) إلى أن ما معدله (59.16%) من الإجابات الأفراد المبحوثين ذهبت باتجاه (أتفق بشدة، أتفق)، ويدعم هذه الإجابات الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (4.509) والانحراف المعياري بقيمة (1.259)، ومن أهم متغيرات هذا البعد بوصفه أسهم بشكل كبير في تعزيز إيجابيته، هو المتغير (X_1)، الذي يشير إلى أن (تسعى المنظمة إلى تحقيق الأرباح الاقتصادية دون المساس بمستويات أجور العاملين)، وتشير نسبة الاتفاق على هذا المتغير ما مقداره (66.3%)، وبوسط حسابي قيمته (4.726) وانحراف معياري (1.215).

٢. **البعد القانوني**: يتبين من الجدول (٣) أن ما نسبة (52.1%) من الأفراد المستجيبين كانت بالاتجاه الإيجابي ومعدل اتفاق جيد وبوسط حسابي بلغ (4.386)، وبانحراف معياري مقداره (1.249)، أما نسبة عدم الاتفاق على هذا البعد كانت بنسبة (9.475%) أما الإجابات المحايدة فقد تمثلت نسبة (38.425%)، ومن أكثر المتغيرات التي أسهمت في تعزيز نسبة إيجابية هذا البعد، المتغير (X_8)، الذي ينص على (تلتزم المنظمة بتوفير حقوق العامل من خدمات اجتماعية كوسائل النقل من والى موقع العمل وتقديم تسهيلات للحصول على السكن) باتفاق مقداره (55.8%)، بوسط حسابي (4.137) وانحراف معياري قدره (1.283).

٣. **البعد البيئي**: يتضح من الجدول (٣) أن نسبة المستجيبين بلغت (5.863%) باتجاه الاتفاق، وما مقداره (28.06%) للمحايدة و(10.173%)، لعدم الاتفاق، وبوسط حسابي قدره (4.587) وانحراف معياري (1.209)، ومن أبرز المتغيرات التي أسهمت في تعزيز إيجابية هذا البعد هو المتغير (X_{12})، الذي يُشير إلى (تستخدم المنظمة تقنيات حديثة لتجنب مسببات تلوث التربة والماء والهواء وتسعى إلى التشجير وزيادة المساحات الخضراء في البيئة التي تعمل بها)، وجاء المتغير باتفاق قدره (66.3%) ووسط حسابي قدره (4.726)، وانحراف معياري قدره (1.215).

٤. **البعد الأخلاقي:** يشير الجدول (٣) إلى أن ما معدله (53.64%) من الإجابات كانت بدرجة (أتفق بشدة، أتفق) أما الإجابات المحايدة فكانت نسبتها (36.82%) وعدم الاتفاق بمعدل (12.96%)، ويدعم ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة (4.366) والانحراف المعياري (1.190)، وقد كان المتغير (X_{19}) مِن أكثر المتغيرات التي أسهمت في تعزيز نسبة هذا البعد الذي ينص على أن (تمتلك المنظمة دليل أخلاقي واضح ومعلن لجميع العاملين لديها)، باتفاق قدره (57.9%) ووسط حسابي قدره (4.276)، وانحراف معياري قدره (1.260).

٥. **البعد الإنساني**: إذ يتبين من الجدول (٣) أن إجابات الأفراد المبحوثين كانت باتجاه الاتفاق وبنسبة (48.15%) بينما كانت الإجابات المحايدة بمعدل (42.35%) وعدم الاتفاق بمعدل (9.475%)، ويدعم ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة (4.270) والانحراف المعياري (1.269)، وقد كان المتغير (X_{21}) الذي ينص على (تُساهم المنظمة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس ومستشفيات ووحدات سكنية وغيرها)، مِن أكثر المتغيرات التي أسهمت في تعزيز نسبة هذا البعد (X_{21}) والذي جاء بنسبة اتفاق قدرها (50.5%) بوسط حسابي (4.252)، وانحراف معياري (1.328).

الجدول (٣) وصف أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتشخيصها

المتغيرات	لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
البعد الاقتصادي												
X_1	-	-	8	8.4	24	25.3	34	35.8	29	30.5	4.726	1.215
X_2	1	1.1	6	6.3	30	31.6	28	28.5	30	31.6	4.694	1.229
X_3	3	3.2	3	3.2	35	36.9	33	34.7	21	22.1	4.557	1.315
X_4	1	1.1	10	10.5	29	30.5	27	28.4	28	29.5	4.276	1.260
X_5	-	-	3	3.2	40	42.2	38	40.0	14	14.7	4.294	1.278
المعدل العام	1.8		6.32				33.48		25.68			
المعدل الكلي للمتغيرات	8.12				33.3		59.16				4.509	1.259
البعد القانوني												
X6	4	4.2	10	10.5	34	35.8	19	20.0	28	29.5	4.465	1.209
X7	2	2.1	2	2.1	37	41.1	29	30.5	23	24.2	4.407	1.224
X8	3	3.2	6	6.3	33	34.7	28	29.5	25	26.3	4.317	1.283
X9	2	2.1	7	7.4	40	42.1	29	30.5	17	17.9	4.357	1.283
المعدل العام	2.9		6.575				27.625		24.475			
المعدل الكلي للمتغيرات	9.475				38.425		52.1				4.386	1.249
البعد البيئي												
X10	4	4.2	10	10.5	30	31.7	21	22.1	30	31.7	4.465	1.209
X11	4	4.2	3	3.2	29	31.1	29	30.5	20	21.1	4.400	1.219
X12	-	-	8	8.4	24	25.3	34	35.8	29	30.5	4.726	1.215
X13	7	7.4	4	4.2	22	23.1	35	36.8	27	28.5	4.621	1.191
X14	1	1.1	6	6.3	35	30.6	28	28.5	30	31.6	4.694	1.229
X15	4	4.2	7	7.4	25	26.3	24	25.3	35	36.8	4.621	1.191
المعدل العام	3.516		6.66				29.83		30.033			
المعدل الكلي للمتغيرات	10.176				28.06		5.863				4.587	1.209
البعد الاخلاقي												
X16	-	-	5	5.3	42	44.2	33	34.7	15	15.8	4.400	1.095
X17	3	3.2	9	9.5	37	38.9	23	24.2	23	24.2	4.284	1.205
X18	-	-	9	9.5	38	40.0	26	27.4	22	23.2	4.374	1.205
X19	1	1.1	10	10.5	29	30.5	27	28.4	28	29.5	4.276	1.260
X20	3	3.2	5	5.3	29	30.5	28	29.5	30	31.6	4.498	1.186
المعدل العام	4.94		8.02				28.84		24.8			
المعدل الكلي للمتغيرات	12.96				36.82		53.64				4.366	1.190
البعد الانساني												
X21	4	4.2	6	6.3	37	38.9	32	33.7	16	16.8	4.252	1.328
X22	2	2.1	5	5.3	45	47.4	26	27.4	17	17.9	4.305	1.212
X23	6	6.3	5	5.3	43	45.2	26	27.4	15	15.8	4.189	1.331
X24	2	2.1	6	6.3	36	37.9	35	36.8	16	16.8	4.336	1.206
المعدل العام	3.675		5.8				31.325		16.825			
المعدل الكلي للمتغيرات	9.475				42.35		48.15				4.270	1.269

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

ثالثاً: وصف متغيرات التنمية المستدامة وتشخيصها

يوضح الجدول (٤) أن (٥٢,١٩%) من الأفراد المبحوثين قد اتفقوا على توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للمنظمات المبحوثة ، في حين بلغت نسبة المحايدين (٣٩,٠٥%) ، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق (٩,١٩%) ، وجاء هذا كله بوسط حسابي (٤,٣٣٩) وانحراف معياري (١,١٢٤)، وإن من بين أهم المؤشرات التي عززت ايجابية هذا الاتفاق هو مؤشر (X_7) الذي ينص على (بناء علاقة قوية مع السلطات العمومية على الصعيد المحلي بهدف تحسين الإجراءات التي تمكن المنظمة من تحقيق التنمية المستدامة .)، وجاء هذا بوسط حسابي (٤,٣١٩) وانحراف معياري (٠,٨٨٧) ، وأيضا المؤشر (X_3) الذي ينص على انه (القيام بالعمليات الخيرية في المجالات الإنسانية والاجتماعية والتربوية والبيئية والثقافية والرياضية)، وجاء هذا بوسط حسابي (٤,٥١٥) وانحراف معياري (١,٤٢٠) .

الجدول (٤)وصف متغيرات التنمية المستدامة وتشخيصها

المتغيرات	لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X_1	-	-	7	7.4	40	42.1	33	34.7	15	15.8	4.368	1.139
X_2	2	2.1	7	7.4	33	34.7	34	35.8	19	20.0	4.421	1.268
X_3	3	3.2	7	7.4	29	30.5	26	27.4	30	31.6	4.515	1.420
X_4	1	1.1	10	10.5	29	30.5	27	28.4	28	29.5	4.276	1.260
X_5	-	-	3	3.2	40	42.2	38	40.0	14	14.7	4.294	1.278
X_6	3	3.2	5	5.3	33	34.7	24	25.3	30	31.6	4.578	1.341
X_7	2	2.1	5	5.3	26	27.4	43	45.3	19	20.0	4.578	1.227
X_8	3	3.2	6	6.3	33	34.7	28	29.5	25	26.3	4.317	1.283
X_9	2	2.1	4	4.2	45	47.4	32	33.7	12	12.6	4.231	1.171
X_{10}	2	2.1	7	7.4	40	42.2	29	30.5	17	17.9	4.357	1.283
X_{11}	6	6.3	2	2.1	37	38.9	23	24.2	27	28.4	4.324	1.276
X_{12}	1	1.1	8	8.4	39	41.0	32	33.7	15	15.8	4.273	1.402
X_{13}	5	5.3	7	7.4	36	37.9	27	28.4	20	21.1	4.383	1.210
X_{14}	3	3.2	5	5.3	39	41.0	31	32.6	16	16.8	4.305	1.212
X_{15}	3	3.2	7	7.4	43	45.3	22	23.2	20	21.1	4.263	1.322
X_{16}	2	2.1	6	6.3	43	45.3	26	27.4	18	18.9	4.347	1.218
X_{17}	1	1.1	10	10.5	29	30.5	27	28.4	28	29.5	4.276	1.260
X_{18}	1	1.1	5	5.3	44	46.3	30	31.6	15	15.8	4.378	1.253
X_{19}	-	-	9	9.5	38	40.0	26	27.4	22	23.2	4.374	1.205
X_{20}	2	2.1	12	12.6	46	48.4	25	26.3	10	10.5	3.936	1.270
المعدل العام	2.23		6.96		39.05		31.14		21.05		4.339	1.264
المعدل الكلي للمتغيرات	9.19						52.19					

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

رابعاً. اختبار فرضيات الدراسة

١. **الفرضية الرئيسة الأولى**: لا تتوافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المنظمات المبحوثة.

من معطيات الجدول (٥) يتضح ما يأتي:

أ. إنَّ قيمة اختبار كاي سكوير المحسوبة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة بلغت (52.269)، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (30.610) عند مستوى معنوية (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة توافقية عالية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

ب. كانت قيمة كاي سكوير المحسوبة للبعد الاقتصادي تبلغ (56.356)، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (15.141) وعند مستوى معنوية (0.05) ، مما يدل على أن البعد الاقتصادي ذو علاقة توافقية جيدة.

ت. بلغت قيمة كاي سكوير للبعد البيئي (34.96)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (11.691) ومستوى معنوية (0.05)، وهذا يدل على أن البعد البيئي له علاقة توافقية جيدة.

ث. إنَّ قيمة كاي سكوير المحسوبة للبعد القانوني بلغت (52.82) وهي أكبر من القيمة الجدولية وعند مستوى معنوية (0.05) التي بلغت (9.390)، مما يدل على وجود علاقة توافقية جيدة للبُعد البيئي.

ج. إنَّ قيمة كأي سكوير المحسوبة للبُعد الأخلاقي بلغت (45.580)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (7.979)، وعند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يدل على أن للبعد الأخلاقي علاقة توافقية جيدة.

ح. إنَّ قيمة كاي سكوير المحسوبة للبعد الإنساني بلغت (41.242) وهي أكبر من القيمة الجدولية وعند مستوى معنوية (0.05) التي بلغت (34.764) ، مما يدل على وجود علاقة توافقية جيدة للبعد الإنساني.

وتقودنا هذه النتائج إلى تأكيد وجود علاقة توافقية معنوية للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها، لهذا فإن الفرضية العدمية الأولى التي تنص (لا تتوافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المنظمات المبحوثة) تُرفض، وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص على أَنَّ المنظمات المبحوثة تتوافر لديها تتوافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

الجدول (٥)

العلاقة التوافقية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية

البعد والعوامل / الاختبار	البعد الاقتصادي		البعد البيئي		البعد القانوني		البعد الاخلاقي		البعد الانساني		المسؤولية الاجتماعية	
	محسوبة	جدولية	محسوبة	جدولية	محسوبة	جدولية	محسوبة	جدولية	محسوبة	جدولية	محسوبة	جدولية
Chi-Square	56.356	15.141	34.96	9.390	52.82	9.390	45.580	7.979	41.242	34.764	52.269	30.612
Sig.	0.000		0.000		0.000		0.000		0.000		0.000	

عند مستوى معنوية (0.05) N=95

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

٢. **الفرضية الرئيسة الثانية**: لا يتوافر متغير التنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة.

يتضح من معطيات الجدول (6) إن قيمة اختبار كاي سكوير المحسوبة لبعد التنمية المستدامة بلغت (46.039)، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (34.746) عند مستوى معنوية (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة توافقية عالية لبعد التنمية المستدامة. وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة توافقية معنوية لبعد التنمية المستدامة، لهذا فإن الفرضية العدمية الثانية التي تنص (لا يتوافر متغير التنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة) ترفض أيضاً، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على يتوافر متغير التنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة.

الجدول (6) العلاقة التوافقية لبعد التنمية المستدامة

البعد والعوامل / الاختبار	البعد الاقتصادي	
	المحسوبة	الجدولية
Chi-Square	56.356	15.141
Sig.	0.000	

عند مستوى معنوية (0.05) N=95

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

٣. الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
تظهر من خلال معطيات الجدول (٧) توافر علاقات ارتباط طبيعية معنوية بين المسؤولية الاجتماعي والتنمية المستدامة، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي بلغت (0.796) عند مستوى المعنوية (0.05). عليه ترفض الفرضية الرئيسة الرابعة التي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة)، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على، يوجد علاقة ارتباط معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الجدول (٧)مصفوفة الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

البعد المستقل / البعد المعتمد	المسؤولية الاجتماعية
التنمية المستدامة	0.796*

عند مستوى معنوية (0.05) N=95

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

٤. الفرضية الرابعة: لا تؤثر المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة.
لغرض التعرف على طبيعة التأثير الواردة في الفرضية الثالثة. تشير نتائج الجدول (٨) إلى التحليل المعنوي بين المسؤولية الاجتماعية وأبعادها والتنمية المستدامة إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (151.868) وهي أعلى من القيمة الجدولية لها البالغة (3.92) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجتي حرية (1,93). وكانت قيمة معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) هي (0.691)، التي تشير إلى أَنَّ نسبة الاختلاف المفسر في تحقيق التنمية المستدامة بسبب تأثير المسؤولية الاجتماعية وأبعادها (مجتمعة) هي (69.1 %) والنسبة المتبقية والبالغة (30.9 %) تمثل نسبة مساهمة بقية المتغيرات غير الداخلة في مخطط البحث. ويستدل من قيمة (β) واختبار (t) لها أَنَّ تأثير المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة كان قدره (0.706) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (11.712) وهي أكبر من قيمتها المجدولة البالغة (٣,٩٢) التي تعكس طبيعة إجابات المبحوثين في تفسير دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة. وبموجب ذلك ترفض الفرضية الثالثة التي تنص على**:** **"**لا تؤثر المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة**"**، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على تؤثر المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة.

الجدول (٨)علاقة الأثر بين المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة

الأبعاد المستقلة / البعد المعتمد	المسؤولية الاجتماعية				
	R^2	D.F	F		β
			المحسوبة	الجدولية	
التنمية المستدامة	0.691	1 93	151.868	3.92	0.706 (11.712)

عند مستوى معنوية (0.05) ( ) T المحسوبة N=95

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

٦. **الفرضية الخامسة:** لا تتباين الأهمية النسبية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة، وتوضح معطيات الجدول (٩) الآتي:

أ. دخل البعد البيئي في المرحلة الأولى بوصفه من أكثر الأبعاد أهمية، إذ بلغ معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) (0.562)، أي إن الاختلافات المفسرة عبر البعد البيئي بالنسبة للمنظمات المبحوثة كانت بمقدار (56.2%) وهو ناتج عن أهمية هذا البعد بالنسبة لبقية أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المنظمات المبحوثة وبدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (94.288) وقيمة (β) (2.777)، وبدلالة قيمة (t) المحسوبة البالغة (10.652) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.94).

ب.دخل البعد الاقتصادي في المرحلة الثانية، إذ يفسر هذا البعد مع البعد الأول ما مقداره (0.705)، وهذا يدل على أن الاختلافات المُفسَرة في أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمنظمات المبحوثة كانت بمقدار (70.5%) ترجع إلى أهمية البعدين (البيئي والاقتصادي) معاً، وبدلالة قيمة (F) المحسوبة (103.580)، في حين بلغت قيمة (β) (2.194) التي تفسر كُلاً من البعدين (البيئي والاقتصادي) معاً، وبدلالة قيمة (t) المحسوبة البالغة (9.804) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.09).

ت.دخل البعد القانوني في المرحلة الثالثة ويفسر هذا البُعد مع كل من البُعد البيئي والبُعد الاقتصادي ما مقداره (0.790)، أي إن الاختلافات المفسرة في البعد القانوني بالنسبة للمنظمات المبحوثة عندما دخل مع البعدين السابقين كانت بمقدار (79.8%) الأمر الذي يدل على أهمية الأبعاد (البيئي والاقتصادي والقانوني) معاً، وبدلالة قيمة (F) المحسوبة (166.091)، وكانت قيمة (β) هي (1.887)، وبدلالة قيمة (t) المحسوبة البالغة (8.022) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.70).

ث.أما البُعد الأخلاقي فدخل في المرحلة الرابعة وهذا ما وضحه الجدول (٩) أذ كان للبعد الأخلاقي اهتماماً في المنظمات المبحوثة ،إذ يفسر هذا البعد مع كل من الأبعاد البيئي و الاقتصادي والقانوني ما مقداره (0.915)، أي إن الاختلافات المفسرة لهذا البعد بالنسبة للمنظمات المبحوثة عندما دخل مع الأبعاد السابقة كانت بمقدار (91.8%) الأمر الذي يدل على أهمية الأبعاد (البيئي والاقتصادي والقانوني والأخلاقي) معاً، وبدلالة قيمة (F) المحسوبة (131.264) ، وكانت قيمة (β) هي (0.770)، وبدلالة قيمة (t) المحسوبة البالغة (3.800) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.46).

ج. أخيراً توضح ($\mathbf{R^2}$) الظاهرة كاملة بمقدار (1.000)، أي إن هذه القيمة تمثل مجموع الابعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية والمتمثلة بـ (البيئي والاقتصادي والقانوني والأخلاقي، الإنساني).

ويتضح لنا من خلال هذه النتائج بأَن المنظمات المبحوثة تهتم بالدرجة الأولى بالإجراءات المرتبطة بالبعد البيئي، ثم تركز بنسبة أقل على البعد الاقتصادي، ثم يأتي بالمرتبة الثالثة البُعد القانوني، وبعدها يأتي البعد الأخلاقي في المرتبة الرابعة. أما البعد الإنساني فيأتي بالمرتبة الأخيرة ويكون التركيز عليه قليلاً.

ومما تقدم ووفق ما ظهر لنا من نتائج فإن الأهمية النسبية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وتختلف هذه الأهمية من بعد إلى آخر، عليه ترفض الفرضية التي تنص على، لا تتباين الأهمية النسبية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة، **وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على** أن الأهمية النسبية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية تتباين في تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول (٩)
الأهمية النسبية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للتنمية المستدامة

الإحصائي / الأبعاد	R^2	B	F		D.F	الأهمية
			المحسوبة	الجدولية		
البعد البيئي	0.562	2.777 (10.652)	96.288	3.94	1 93	1
البعد البيئي + الاقتصادي	0.705	2.194 (9.804)	103.580	3.09	2 92	2
البعد البيئي + الاقتصادي + القانوني	0.798	1.887 (8.022)	166.091	2.70	3 91	3
البعد البيئي + الاقتصادي + القانوني + الاخلاقي	0.915	0.770 (3.800)	131.264	2.46	4 90	4
البعد البيئي + الاقتصادي + القانوني + الاخلاقي + الانساني	1.000	0.401 (2.672)	138	2.39	5 89	5

عند مستوى معنوية (0.05) ( ) T المحسوبة N=95

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

١. تحقق وجود توافر لأبعاد المسؤولية الاجتماعية وفقاً لما أفرزته نتائج تحليل كاي سكوير.
٢. تحقق وجود توافر لمتغير التنمية المستدامة في المنظمات المبحوثة وفقاً لما أفرزته نتائج تحليل كاي سكوير.
٣. هناك علاقة ارتباط معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، فضلاً عن وجود تأثير معنوي للمسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة.
٤. تتباين الأهمية النسبية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لما افرزه تحليل الانحدار المتدرج.

ثانياً. التوصيات

١. ضرورة قيام المنظمات المبحوثة بتعزيز أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتأخذ دورها على نحو أفضل في تحقيق التنمية المستدامة
٢. ضرورة قيام المنظمات المبحوثة بتبني مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمعات التي تعمل بها بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة لها.
٣. زيادة الدعم الحكومي لهذه المنظمات عن طريق العمل على إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمالها.
٤. ضرورة قيام المنظمات المبحوث برفع مستوى مهارة وخبرة العاملين لديها من خلال إشراكهم في برامج تدريبية داخلية وخارجية، فضلاً عن نشر الثقافة المرتبطة بتبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
٥. قيام إدارات المنظمات المبحوثة بتخصيص ميزانية كافية للبحث والتطوير قدراتها في مجال تبني المسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن إقناع العاملين بأن تبني مثل هذا النوع من المسؤولية يساعدهم في انجاز أعمالهم وتحقيق التنمية المستدامة.

المصادر

أولاً. الرسائل و الاطاريح

١. التك، أسيل زهير رشيد أمين (٢٠١٠)، العلاقة التبادلية بين بعض القضايا الجوهرية للمسؤولية الاجتماعية وبناء التزام العاملين بالجودة وانعكاساتها على القيم المنظمية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

٢. الحمدي، فؤاد محمد حسين (٢٠٠٣)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

٣. الطاهر، خامرة، (٢٠٠٧)، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

٤. الطه، شهاب محمد محمود (٢٠٠٢)، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية في توفير مبدأ حماية المستهلك، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

٥. رحماني، الزهرة (٢٠١٤)، تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للإشغال في الآبار، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٦. رفيقة، سنيقرة (٢٠١٢)، أثر تطبيق المسؤولية على أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٧. عبدالرحمن، العايب (٢٠١١)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

٨. عبدالله، سعاد غزال (٢٠٠٦)، الإبعاد الإستراتيجية لمسؤولية المنظمة في ضوء التحكم المؤسسي وأثرها على الأوضاع المحاسبية بالتطبيق على عينة من المنظمات المساهمة العراقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

ثانياً. المجلات والدوريات

١. أبو زنط، ماجدة وغنيم عثمان محمد (٢٠٠٩)، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، العدد ١، عمان، الأردن.

٢. إسماعيل، هادي خليل. أوسو، خيري علي (٢٠٠٩)، المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الفندقية، **مجلة دهوك**، مجلد (١٢)، عدد (١)، دهوك، العراق.

٣. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٩٠)، حاجات الإنسان في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، **عالم المعرفة**، العدد ١٥، دولة الكويت.

٤. عباس، بشرى عبد الحمزة(٢٠١١)،"أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية -دراسة تحليلية في كليات جامعة القادسية"، **مجلة جامعة كربلاء**، مجلد (٧)، كربلاء، العراق

٥. عون، ارزوقي عباس عبد (٢٠٠٧)، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية والتسويقية تجاه المستهلك مع الإشارة إلى السوق العراقية، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، مجلد (٤)، عدد (١٦)، جامعة كربلاء، العراق.

٦. محمد، عبد الله حسون، ودواي، مهدي صالح وخضير ، اسراء عبدالرحمن (٢٠١٥)، التنمية المستدامة المفهوم والأبعاد، **مجلة ديالى**، العدد ٦٧، جامعة ديالى، العراق.

٧. النور، مأمون أحمد محمد (٢٠١٢)، التنمية المستدامة، **مجلة الأمن والحياة**، العدد ٣٦١، جامعة الخرطوم، السودان.

٨. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، (٢٠٠٦)، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، **مجلة الشؤون العربية**، العدد ١٢٥، دولة الكويت.

ثالثاً. المؤتمرات

١. عزاوي، عمر و بوزيد، سايح (٢٠١١)، دور المسؤولية الاجتماعية والبيئة للمؤسسة الاقتصادية في ارساء الثقافة البيئية، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح.

٢. الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي (٢٠٠٦)، تباين الأهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس لجامعة الزيتونة الأردنية الخاصة.

٣. الياس، سليماني وزهراء، صادق (٢٠١٢)، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ودورها في حماية المستهلك، الملتقى الدولي حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بشار

٤. القهواجي ، امينة وبن حسان ، حكيم (٢٠١٦) ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ودورها في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة ، المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوقرة بومرداس

رابعاً. الكتب

١. البكري، ثامر (٢٠٠٦)، التسويق اسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الاردن
٢. وردم، باتر محمد علي (٢٠٠٣)، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن
٣. حبتور، عبد العزيز صالح (٢٠٠٧)، الإدارة الاستراتيجية (إدارة جديدة في عالم متغير)، ط٢، دار المسيرة، عمان، الأردن
٤. عباس، علي (٢٠٠٨)، إدارة الإعمال الدولية المدخل العام international business management، ط١، دار المسيرة، عمان، الأردن.
٥. عبد الخالق، عبد الله (١٩٩٨)، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة الغربية سلسلة كتب المستقبل العربي، ط١ بيروت، لبنان
٦. الغالبي، طاهر محسن منصور والعامري صالح مهدي محسن(٢٠٠٥)،المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإعمال ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن
٧. غنيم، عثمان محمد، وابو زنط، ماجدة (٢٠١٠) ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء ، للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
٨. قاسم، خالد مصطفى (٢٠٠٧) ، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، دار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر
٩. اللوزي، موسى (٢٠٠٠)، التنمية الادارية: المفاهيم والاسس والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١٠. نجم، عبود نجم (٢٠٠٦) ، أخلاقيات ومسؤولية الاعمال في منظمات الاعمال ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن .

خامسا: اخرى

١. الأمانة المركزية للايزو،٢٠١٠، WWW.ISO.COM.

1. Camacho,Danielle (2012), improving the environment Effects of business practice toward corporate social rwsponsiblity (doctoral study), walden university.
2. Harrington. H. James (1995), total improvement management – next generation in performance improvement. MCGraw – ltill, Inc. USA48- Reisner, R. Elizabth (2009), using evaluation method to promote continuous improvement and accoun tability in after school programs acuide, policy studies assdies associates, Inc..
3. Singhapakdi, Anusorn , Karande, Kiran Rao, C.P. &Vitell, Scott J., How important are ethics and social responsibility, A multinational study of marketing professionals, European Journal of Marketing, 2001,p133
4. Carroll, Arhie & Buchholtz, Ann K, (2006), **Business and Society: Ethics and Stakeholder Management**, 6th ed. Thomson Publishing, USA, P. 39.